

سياسة الإنفاق العام في الجزائر ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي

دراسة قياسية للفترة الممتدة من 2000-2013

The policy of public spending in Algeria and its role in achieving economic growth. Standard study for the period from 2000-2013

د. يونس زين

أستاذ محاضر صنف "أ"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الوادي، الجزائر

Zine-younes@univ-eloued.dz

د. أبوبكر بوسالم*

أستاذ محاضر صنف "ب"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المركز الجامعي ميله، الجزائر

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع سياسة الإنفاق العام في الجزائر ودورها في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2013، ولتحقيق هذا الهدف تم تقدير دالة النمو الاقتصادي للجزائر اعتمادا على نفقات التجهيز، ونفقات التسيير، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. من خلال هذه المنهجية تم فحص مدى سكون السلاسل الزمنية لكل متغير باستخدام اختبار جذر الوحدة، كما تم قياس مرونة دور نفقات التجهيز في النمو الاقتصادي للجزائر، وقد قدرت قيمتها بـ (0.58)، وتم قياس مرونة دور نفقات التسيير في النمو الاقتصادي للجزائر، وقد قدرت قيمتها بـ (0.67). واعتمادا على نتائج الدراسة فقد أوصت الورقة البحثية، بضرورة البحث عن تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة من خلال إخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، نفقات التسيير، نفقات التجهيز، الناتج المحلي الخام، النمو الاقتصادي

Abstract

This study examines the subject of the public expenditure policy in Algeria and its role on economic growth in Algeria, during the period 2000-2013, and to achieve this objective economic growth function of Algeria was estimated, depending on the equipment expenses, operating expenses by using the ordinary least squares method. Through this methodology we examined the stationary of the time series for each variable, by using the unit root test, were also measured the flexibility of equipment expenses role on the economic growth in Algeria, has been estimated to be valued at (0.58). were also measured the flexibility of operating expenses role on the economic growth in Algeria, has been estimated to be valued at (0.67). Depending on the results of the study, the paper recommended, the need to search for efficiency and effectiveness in the use of public resources by subjecting public expenditure to economic feasibility criteria.

Key words: public expenditure, operating expenses, equipment expenses, GDP, economic growth.

* المؤلف المرسل

المقدمة:

لقد شهد تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية توسعا ملحوظا في القرن الماضي، وخاصة فيما يتعلق بالإيرادات العامة والإنفاق العام، غير أن حجم التدخل يخضع لحكم عوامل متعددة في مقدمتها توافر الموارد الاقتصادية ودرجة النمو والتوجهات الاقتصادية للفئات الحاكمة، وإن ما يميز البلدان العربية الريعية ومن بينها الجزائر هو تمتعها بفوائض مالية كبيرة خلصتها من مواجهة أهم محدد للنفقات العامة التي تعاني منه البلدان العربية غير النفطية، وإن حدث لها حجز في موازنتها فهي تلجأ إلى الاحتياطات المالية في البنوك الأجنبية والمحلية، لكن هذا لا يمنع من ضرورة التوسع في النفقات العامة ومحاولة النهوض بالاقتصاد وفي هذا الإطار قامت الجزائر بتبني منذ سنة 2001 سياسة توسعية في الإنفاق العام خصوصا مع تزايد العائدات البترولية منذ بداية الألفية الثالثة.

أولا: مشكلة الدراسة

توازيا مع تزايد عائدات النفط في الجزائر خلال الفترة من 2000-2013، فقد تبنت الجزائر ومنذ سنة 2001 سياسة توسعية في الإنفاق العام ممثلة في البرامج الضخمة التي سطرتها الدولة، بدءا ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، وصولا إلى البرنامج الخماسي 2010-2014، والهدف الرئيسي هو تنشيط الاقتصاد الوطني والرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر. وعليه تتبلور إشكالية الدراسة فيما يلي: ما هو أثر سياسة الإنفاق العام في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة من 2000-2013؟ وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو أثر سياسة نفقات التجهيز في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2013؟
- ما هو أثر سياسة نفقات التسيير في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2013؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

في ضوء موضوع الدراسة واستجابة لمتطلبات تحقيق أهدافها وما أسفرت عنه الدراسات السابقة، قام الباحثان بصياغة الفرضية الرئيسية التالية:
الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2013.
وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية، الفرضيتين الفرعيتين التاليتين:

- الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر لسياسة نفقات التجهيز في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2013.
- الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر لسياسة نفقات التسيير في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2013.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تسلطها الضوء على موضوع في غاية الأهمية، وهو أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2013، كما تستمد الدراسة أهميتها من:

- يعد مفهوم النمو الاقتصادي مجالا حيا للدراسة والبحث في الدول، وذلك لما له من انعكاسات كبيرة على العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
- محاولة لفت أنظار القارئ على الاقتصاد الجزائري إلى أهمية ترشيد الإنفاق العام والدور الذي يمكن أن تلعبه حوكمة نفقات التسيير والتجهيز في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وخاصة في ظل التزايد الكبير في العائدات البترولية.
- تكمن أهمية النمو الاقتصادي لارتباطه بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التي يعد الإنفاق العام أحد متغيراتها المهمة التي تناولتها العديد من الدراسات الأجنبية.
- تمكن أهمية الموضوع في تناولها لأحد أهم أدوات السياسة المالية وهي نفقات التسيير والتجهيز لما لها من دور كبير في بعث الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث قام الباحثان بصياغة عدة أهداف على النحو التالي:

- تحديد مستوى الإنفاق العام الجزائري خلال الفترة من 2000-2013.
- تحديد مستوى نفقات التسيير الجزائرية خلال الفترة من 2000-2013.
- تحديد مستوى نفقات التجهيز الجزائرية خلال الفترة من 2000-2013.
- تحديد مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2000-2013.
- قياس أثر نفقات التسيير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 2000-2013.
- قياس أثر نفقات التجهيز على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 2000-2013.
- قياس أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 2000-2013.

- تقديم توصيات للقائمين على الاقتصاد الجزائري بخصوص جوانب ترشيد الإنفاق العام والنمو الاقتصادي والعلاقة التي تربطهما.

خامسا: منهج الدراسة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة سيتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي والأسلوب القياسي لدراسة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من (2000-2013)، حيث سيتم الاعتماد في هذه الدراسة في جانبها النظري على مصادر المعلومات المختلفة كالكتب، والمقالات والمجلات العلمية، وغيرها من المصادر الإلكترونية. كما سيتم الاعتماد على السلاسل الزمنية (2000-2013) الخاصة بكل من الإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر لمعالجة الجانب العملي للبحث.

سادسا: أداة الدراسة

لقد تبلورت أداة الدراسة من خلال الاطلاع على الجانب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وسيقوم الباحثان باستخدام وتطوير نموذج قياسي، وللإجابة عن تساؤل الدراسة واختبار فرضياتها سيتم استخدام اختبار جذر الوحدة (unit root test) لقياس درجة سكون السلاسل الزمنية لكل متغير (stationary)، وسيتم تقدير معادلة النمو الاقتصادي بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) باستخدام البرنامج الإحصائي EViews.

سابعا: النموذج القياسي للدراسة

استنادا إلى دراسة (Nworji, Ifeanyi Desmond et al, 2012)¹، فقد تم تطوير أنموذج الدراسة التالي:

- تقدير أنموذج النمو الإقتصادي على نفقات التسيير

$$(1) \dots OE + U_2 \text{Log GDP} = \beta'_0 + \beta$$

- تقدير أنموذج النمو الإقتصادي على نفقات التجهيز

$$(2) \dots EE + U_1 \text{Log GDP} = \beta'_0 + \beta$$

- تقدير أنموذج النمو الإقتصادي على الإنفاق العام

بالجمع بين (1) و(2) نحصل على النموذج رقم (3) كمايلي :

$$(3) \dots OE + U_2 \text{log EE} + \beta_1 \text{Log GDP} = \beta'_0 + \beta$$

حيث:

- GDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- EE: مستوى نفقات التجهيز في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- OE: مستوى نفقات التسيير في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- U: البواقى لدالة النمو الاقتصادي على الإنفاق العام.

ثامنا: التعريفات الإجرائية

تم إعتداد التعريف الإجرائي الخاص بمتغيرات الدراسة من خلال الاطلاع على ما أتت به المراجع العربية والأجنبية، (Abu, N. Abdullahi, 2010)² كمايلي:

- **الإنفاق العام:** مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة، لسداد حاجة عامة.
- **نفقات التسيير:** هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أن مهمتها تتضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث أن نفقات التسيير تشمل نفقات المستخدمين ونفقات المعدات.
- **نفقات التجهيز:** هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي PNB وبالتالي ازدياد ثروة البلاد وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية.
- **النمو الاقتصادي:** تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج الحقيقي عبر الزمن.
- **الناتج المحلي الخام:** عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة. غالباً ما يتم اعتبار إجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشراً لمستوى المعيشة في الدولة.

الجانب النظري

أولاً: الإنفاق العام

الإنفاق العام هو أداة من أدوات السياسة المالية في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية، وقد زاد تطور الإنفاق العام بزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من جهة، ولزيادة أهمية السياسة المالية وفعاليتها كسياسة اقتصادية من جهة أخرى، وقد زاد الإدراك بأن الدولة تلعب دوراً كبيراً في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي، خاصة مع عجز آلية السوق عن الحفاظ على التوازن الاقتصادي وكذا الخروج التلقائي من الأزمات التي تضرب الاقتصاد من وقت إلى آخر، وهكذا برزت السياسة المالية التي تعبر على تدخل واضح وجلي للدولة في إدارة الاقتصاد كأهم السياسات الاقتصادية الفعالة في

سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية، ومن خلالها برزت النفقات العامة في ظل تزايد الاتجاه نحو تطبيق هذه السياسة كأهم أداة من أدوات السياسة المالية وذلك في كونها أداة للتنظيم وتوجيه ومراقبة النشاط الاقتصادي، إذ أن نطاقها يشمل حركة السلع والخدمات وكذا إنشاء البنى التحتية من جهة، وقيام المعاملات وعمليات الإنتاج من جهة أخرى³.

1. تعريف النفقة العامة:

وتعرف على أنها مبلغ يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة.

يتضح من خلال هذا التعريف أن أركان النفقة ثلاثة هي⁴:

- **النفقة مبلغ نقدي:** تقوم الدولة بالإنفاق في سبيل الحصول على السلع والخدمات ومنح المساعدات والإعانات الاجتماعية والثقافية وغيرها، ويتخذ هذا الإنفاق في الوقت الحاضر شكلا نقديا، ذلك أن حصول الدولة على ما تحتاج إليه من السلع والخدمات بشكل عيني إذا كان مقبولا في العصور القديمة كأن تعتمد الدولة على تسخير الناس والاستيلاء على خدماتهم دون دفع مقابل لهم، فإن هذا الأمر لم يعد مقبولا في الوقت الحديث، وإذا كان مقبولا في العصور القديمة أن تدفع الدولة للأفراد مقابلا عينيا في مقابل مشترياتهم منهم فإن التطور قد قاد إلى حلول الإنفاق النقدي محل الإنفاق العيني.
- **النفقة العامة يقوم بها شخص عام:** يذكر الباحثون أن هناك فكرتين فيما يتعلق بطبيعة منفق النفقات العامة (الأولى قانونية والثانية اقتصادية واجتماعية).
- **الفكرة القانونية للنفقات العامة:** وقد أخذ بها المليون التقليديون وقد فرق هؤلاء بين النفقة العامة والخاصة تبعا للطبيعة القانونية لمن يقوم بالإنفاق فتعد النفقة الخاصة إذا قام بها الأفراد والأشخاص المعنوية الخاصة، وتكون النفقة عامة إذا صدرت عن الأشخاص المعنوية العامة، أي من أشخاص القانون العام مثل الدولة والهيئات المحلية.
- **الفكرة الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة:** وتقوم هذه الفكرة في التمييز بين النفقات العامة والخاصة من خلال طبيعة الوظيفة التي تخصص لها النفقات، وعلى هذا فإن النفقات العامة إما أن تصدر من الدولة بصفقتها صاحبة السيادة، أو تصدر عن الأشخاص الخاصة أو المختلطة في حدود تفويض الدولة لها بهذه السيادة.
- **النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام:** حتى تكون النفقة العامة يجب أن تحقق منفعة عامة، وهذا المبدأ مبرر بأمرين هما:

1. أن النفقة العامة يجب أن تشبع حاجة عامة.
2. أن النفقة العامة إذا حققت منفعة عامة، فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة.

2. ترشيد الإنفاق العام:

وتسعى دائما الدول ومن بينها الجزائر إلى ترشيد الإنفاق العام، حيث يعرف ترشيد الإنفاق العام على أنه: "حسن تصرف الحكومة في إنفاق الأموال"، وترتكز عملية الترشيد الإنفاقي على عناصر متعددة نذكر منها مايلي⁵:

- التحديد الجيد للحجم الصحيح للإنفاق العام على مستوى الدولة، فلا بد من بذل جهود صادقة لمعرفة السقف الأمثل للحجم الكلي للإنفاق العام؛
 - ضرورة أن تكون النفقة العامة لإشباع حاجات عامة؛
 - الإتياع الجاد الأمين لمبدأ الأولويات؛
 - التحديد الدقيق لمقدار النفقة المطلوبة والتوقيت السليم لها؛
- ولنجاح عملية الترشيد وجب توفر عدة متطلبات نذكر منها ما يلي:
- إدارة سياسية قوية، تضع الحق في نصابه دون خشية صاحب نفوذ أو مصلحة؛
 - التطبيق الجاد لمبدأ الشورى ولما يراه أهل الخبرة والأمانة، وليس مجرد أناس يحشرون من هنا وهناك دون مراعاة اتصافهم بالخبرة والأمانة؛
 - الالتزام المحدد والصريح بتحقيق العدالة الاقتصادية؛
 - ضرورة إدارة أجهزة الدولة إدارة جيدة، وذلك أن توفر الإدارة السياسية والمشاركة الفعالة في ظل وجود جهاز إداري كفاء يتولى الاشراف والقيام على مختلف المرافق والهيئات العامة؛
 - توفر نظم محاسبية ورقابية فعالة، حيث تستطيع من خلالها الدولة التعرف بوضوح وشفافية على كل ما ينفق في مختلف المجالات؛
 - إمكانية وصول الدولة إلى المزيد من التمويل العام، وهذا لضمان تغطية نفقاتها مهما ارتفعت؛
 - الابتعاد عن مزاحمة القطاع الخاص بعدم إقامة المزيد من المشروعات العامة المملوكة للدولة.

3. العجز في الإنفاق العام:

أما في حالة حدوث العجز في الإنفاق العام فهناك خمسة طرق لتمويله تتمثل في⁶:

- بيع السندات الحكومية للعامة من غير النظام البنكي؛
- بيع السندات الحكومية إلى البنوك التجارية؛
- السحب من حسابات الدولة لدى البنوك التجارية؛
- بيع السندات الحكومية إلى البنك المركزي؛
- السحب من حسابات الدولة لدى البنك المركزي؛
- إضافة إلى طريقة أخرى وهي الاقتراض من الخارج، لكنها آخر ما يلجأ إليه.

وإن عجز الإنفاق العام تترتب عنه عدة آثار منها ما يلي:

- ارتفاع الاحتياطي النقدي لدى المصارف المحلية وبالتالي ارتفاع كمية المعروض من النقود.
- ارتفاع نسبة التضخم نتيجة لارتفاع كمية المعروض من النقود.
- تأثير سعر الفائدة على العملة المحلية وقد يكون هذا التأثير بانخفاض نتيجة لزيادة الكمية المعروض من النقود، أو بارتفاع نتيجة لمزاحمة الدولة القطاع الخاص من الموارد المالية المعدة للإقراض.
- انخفاض سعر الصرف إذا كانت السياسة المتبعة هي حرية صرف العملة المحلي أو انخفاض الاحتياطات الأجنبية إذا كانت السياسة المتبعة هي تثبيت سعر الصرف.
- إعادة تكوين محفظة النظام المصرفي.
- ارتفاع ربحية النظام المصرفي إذا كان يحتفظ باحتياطات نقدية فائضة وقت شراء السندات الحكومية.

4. تطور الإنفاق العام في الجزائر:

بتزايد دور الدولة تزايدت نفقاتها، والإنفاق العام في الجزائر كان تطوره كما في الجدول رقم (1)،

التالي:

الجدول رقم (1): توسع الإنفاق العام في الجزائر من سنة (2000-2013) الوحدة (ملايين الدينارات)

السنوات	الإنفاق العام	السنوات	الإنفاق العام
2000	1199910	2007	3194910
2001	1471780	2008	4188400
2002	1540940	2009	4502380
2003	1730920	2010	4439854
2004	1860030	2011	5853482
2005	2105080	2012	6804324
2006	2543350	2013	6728381

SOURCE : (International Monetary Fund, 2013)⁷

ما يلاحظ من خلال الجدول أن الإنفاق العام يتزايد من سنة لأخرى، لكن بنسب مختلفة لكنها متقاربة، حتى يصل حاليا إلى ما يقدر بـ: 6728381 مليار دينار جزائري، أي ارتفع بما يقارب 24057 مليار دينار جزائري عن السنة السابقة وهو ما نسبته 0.35% وهذا التزايد نتيجة لتوسع النفقات العامة بسبب زيادة نشاطات الدولة.

وكما نعلم أن النفقات العامة في الجزائر مقسمة إلى: نفقات التسيير، ونفقات التجهيز، والتي أيضا تزايدت قيمها في الجزائر خلال الفترة 2000-2013.

أ- نفقات التسيير:

تعتبر هذه النفقة من أهم النفقات التي تصرفها الجزائر سنويا، ولقد كان تطورها كما هو موضح في الجدول رقم (2):

الجدول رقم (2): توسع نفقات التسيير في الجزائر (2000-2013)

الوحدة (ملايين الدينارات)

السنوات	نفقات التسيير	السنوات	نفقات التسيير
2000	880970	2007	1642730
2001	1037720	2008	2290370
2002	1038630	2009	2402380
2003	1163420	2010	2306591
2004	1241240	2011	2503092
2005	1232540	2012	2834171
2006	1451970	2013	2715237

SOURCE : (International Monetary Fund, 2013)⁸

من خلال الجدول يلاحظ تطور مستمر في نفقات التسيير، إلا في هذه السنة انخفضت حيث بلغت مقدار 2715237 مليار دينار جزائري حيث انخفض عن سنة 2012 بمقدار 118934 أي ما نسبته 4.19%، رغم أن الإنفاق العام زاد عن السنة السابقة لكنه وجهة لجهة أخرى.

ب- نفقات التجهيز:

حيث تصرف مبالغ كبيرة لتغطية هذا النوع من النفقات، وبالنسبة للجزائر كان تطور نفقات التجهيز في سنوات 2000-2013 كما هو موضح بالجدول رقم (3):

الجدول رقم (3): توسع نفقات التجهيز في الجزائر من سنة (2000-2013)

(الوحدة:ملايين الدينارات)

السنوات	نفقات التجهيز	السنوات	نفقات التجهيز
2000	318940	2007	1552180
2001	434060	2008	1898030
2002	502310	2009	2100000
2003	567500	2010	2133263
2004	618790	2011	3350394
2005	872540	2012	3970153
2006	1091380	2013	4013144

SOURCE : (International Monetary Fund, 2013)⁹

إن نفقات التجهيز تحتل مكانة كبيرة في نفقات الجزائر، وهذا بالنظر للجزء المهم المخصص لها من الإنفاق العام، وكما هو ملاحظ في الجدول أعلاه فإن هذه النفقة في تزايد مستمر لتبلغ سنة 2013 مقدار 4013144 دينار جزائري، ولقد زادت بنسبة 1.08% أي ما يقدر بـ: 42991 مليار دينار جزائري.

ثانياً: النمو الاقتصادي

هدف أي دولة من خلال التجارة الخارجية هو زيادة النمو الاقتصادي، والذي يعرفه فليب بيرو: "هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي"¹⁰.

أما كوسوف فيقول: "أن النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي"، ويؤكد بونيه: "أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية، تقاس بتغيرات كمية حادثة"¹¹.

ومن خلال التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي يمكن أن نستنتج التعريف التالي للنمو الاقتصادي: "هو الارتفاع السنوي المسجل كنسبة في الناتج المحلي الحقيقي".

وبتالي يبرز لنا أننا من هذا التعريف والتعاريف السابقة الأخرى أن النمو الاقتصادي هو:

- متغير كمي يقيس التغير النسبي في الناتج الحقيقي الخام.
- متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي، ولهذا ارتبط تعريفه بالإنتاج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي.

ويعتبر الارتفاع والانخفاض في معدل النمو الاقتصادي معبرا في الغالب عن تحسن وتدهور في النشاط الاقتصادي ولا يعبر ذلك بتاتا عن تخلف أو تقدم اقتصادي، فالملاحظ أن الدول المتقدمة مثلا مقارنة بالدول النامية تكاد معدلات النمو المسجلة في اقتصاداتها تتخفف وذلك يرجع بالأساس إلى اقترابها من حالة التشغيل الكامل، عكس الدول النامية وبحكم حالة التخلف الاقتصادي فإنها تسجل معدلات نمو اقتصادية عالية في المراحل الأولى لتطورها الاقتصادي، ولا يعتبر ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في دول مقارنة بأخرى بأنه تقدم اقتصادي، لأن النمو الاقتصادي هو متغير كمي يقيس التغير في حجم الناتج القومي من سنة لأخرى بغض النظر عن كون أن حجم هذا الناتج يلبي الاحتياجات العامة أم لا¹².

1. تقدير وقياس النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا صريحا عن حقيقة الأداء الاقتصادي، وتتوضح من خلاله العلاقة بين كل من المدخلات والمخرجات في الاقتصاد، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي والتي تختلف بين العديد من الدول لأسباب عديدة تتعلق بتوفر البيانات والإحصائيات، وكذا كيفية المؤشرات والأساس المعتمد في ذلك.

وتقديرات النمو الاقتصادي هي انعكاس بالأساس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد، بحكم أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج، وبالتالي تبرز ثلاث طرق لتقدير حجم الناتج ترجع بالأساس إلى تساوي حجم الناتج مع حجم الدخل وحجم الإنفاق.

أ. طريقة القيمة المضافة: وتعرف القيمة المضافة على أنها: " ذلك الارتفاع في قيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الإنتاج"¹³، أما حسابيا فتقدر كما يلي:

القيمة المضافة لمنتج ما = قيمة المنتج النهائي - قيمة المنتجات الوسيطة

حيث أن: **المنتجات النهائية:** هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي سواء من قبل العائلات أو المؤسسات إذا كانت في شكل معدات وتجهيزات.

المنتجات الوسيطة: هي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج.

وتبعا لهذه الطريقة فإن:

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيمة المضافة لكل قطاعات الاقتصاد المحلي

أي أن الناتج الداخلي الخام هو إجمالي القيمة المضافة لكل السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، وليس إلى إجمالي القيم النهائية للسلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، لأن ذلك يؤدي إلى تكرار قيم المنتجات الوسيطة في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين: مرة كقيمة نهائية، ومرة كقيمة وسيطة في سلعة نهائية أخرى، ولهذا السبب جاءت طريقة القيمة المضافة لتجنب مشكلة ازدواج القيم في حساب الناتج الداخلي الخام¹⁴.

1. طريقة الدخل: يقيس الناتج الداخلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي، حيث أن هذا الأخير هو إجمالي دخول عوامل الانتاج العاملة في الاقتصاد المحلي، وبالتالي نخلص إلى نتيجة مفادها أن: الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني حيث أن الناتج الداخلي الخام مقدر بتكلفة عوامل الانتاج.

الدخل الوطني: مجموع الأجور + مجموع الفوائد + مجموع الأرباح + مجموع الربوع

وبالتالي فإن مقدار الدخل الوطني المتكون من مجموعة عوائد عوامل الانتاج يتعادل بالضرورة مع الناتج الوطني والذي يحسب كمجموع للقيم المضافة المتولدة في المؤسسات والنشاطات الإنتاجية المختلفة، وللحصول على تقدير إجمالي الناتج الوطني بسعر السوق نجد¹⁵:

الناتج الوطني الخام بسعر السوق = الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الانتاج + ضرائب غير مباشرة + قيمة الاهتلاك

2. طريقة الإنفاق: يتساوى إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي، وتفسير ذلك ينطلق من أساس أن أي عملية إنفاق أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين، يتولد عنها بالضرورة دخل لطرف آخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه الدخل، وبالتالي فيما أن الإنفاق يساوي الدخل، والدخل يساوي الناتج الداخلي الخام فإن: الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي حيث أن الإنفاق الكلي¹⁶:

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

Y: يمثل الدخل الوطني.

C: يمثل الإنفاق القطاع العائلي (الاستهلاك).

I: يمثل إنفاق قطاع الأعمال (الاستثمار الخاص).

G: إنفاق القطاع الحكومي.

(X-M): يمثل إنفاق القطاع الخارجي.

3. تطور النمو الاقتصادي في الجزائر:

إن الجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة إلى تحسين نشاطها الاقتصادي، والجدول رقم (4) التالي يوضح تطور النمو الاقتصادي للجزائر خلال السنوات 2000-2013 كما يلي:

الجدول رقم (2): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر من سنة (2000-2013)

(الوحدة: ملايين الدينارات)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي
2000	4,103.883	2007	5,557.925
2001	4,227.000	2008	5,669.084
2002	4,463.712	2009	5,765.458
2003	4,785.099	2010	5,973.015
2004	4,990.859	2011	6,114.563
2005	5,285.319	2012	6,269.263
2006	5,375.170	2013	6,477.901

SOURCE : (International Monetary Fund, 2013)¹⁷

ثالثا: العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

اختلفت نتائج دراسة الباحثين حول العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام، وذلك نتيجة لاختلاف الأسس والفرضيات المنطلق من خلالها لتحديد هذه العلاقة فمنهم من يرى أنها علاقة سلبية ومنهم من يراها إيجابية¹⁸.

1. العلاقة السلبية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي:

أشار "كنوب" 1990 في دراسة له حول الاقتصاد الأمريكي مستعملا سلاسل زمنية لبيانات ممتدة على طول الفترة من سنة 1970 إلى سنة 1995 إلى أن الانخفاض في حجم التدخل الحكومي مشارا إليه بانخفاض حجم الإنفاق العام له أثر عكسي على النمو الاقتصادي والرفاهية وهذا ما أكده أيضا "فولستر هندركسون" 1999-2001 في دراسة امتدت نفس الفترة، ونفس النتيجة توصل إليها "بارو" 1991 في دراسة له شملت 98 دولة خلال الفترة الممتدة من سنة 1985، مستعملا متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي لتحديد علاقته مع معدل الاستهلاك العام الحقيقي بالنسبة للناتج الحقيقي المحلي، وتوصل من خلالها إلى وجود علاقة سلبية مؤثرة تدعم إلى حد كبير عدم ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل متزايد، ومن جهته يؤكد "قوساه" من خلال دراسته التي شملت 59 دولة من الدول النامية المتوسطة الدخل خلال الفترة من سنة 1960 إلى سنة 1985، بأن نمو حجم القطاع العام في الاقتصاد ممثلا في زيادة الانفاق العام يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، وأن الأثر السلبي للإنفاق العام على الناتج المحلي يرتفع ثلاث مرات في الدول ذات النظام الاشتراكي غير الديمقراطي مقارنة بما هو عليه في الدول ذات النظام الرأسمالي الديمقراطي¹⁹.

عموما فإن أهم الأسباب المؤدية إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

هي²⁰:

- **تكلفة التمويل:** إن زيادة الإنفاق العام يتطلب وجود مصادر لتمويل ذلك، لكن كل الخيارات المطروحة أمام الدولة لتمويل تلك الزيادة لها آثار سلبية على الاقتصاد المحلي، فاللجوء إلى اقتطاع الضرائب سواء من الأفراد أو المؤسسات يؤدي إلى الحد من الادخار ومن ثم انخفاض الاستثمار شكل يوحى إلى انخفاض الإنتاجية في الاقتصاد، كما أن اللجوء إلى إصدار النقدي فيصطدم بهاجس وقوع الاقتصاد في حالة تضخم وبالتالي فإن أول هاجس تواجهه الزيادة في الإنفاق العام هو مصدر التمويل الذي يطرح آثار سلبية على الاقتصاد أيا كان نوعه.
- **أثر الإزاحة:** إن أكبر أثر سلبي لزيادة الإنفاق العام في أي اقتصاد ما، هو أثر إزاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي، وذلك بحكم ندرة الموارد، وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض في الناتج المحلي وذلك بسبب انخفاض فعالية وكفاءة القطاع العام في استعمال الموارد مقارنة بالقطاع الخاص.
- **تكاليف الإعانات:** تؤدي العديد من البرامج وخطط الإنفاق التي تضم بالخصوص إعانات حكومية بمختلف أنواعها إلى أثر عكسي على النمو الاقتصادي، إذ أن إعانات الفيضانات والزلازل تحد من رغبة أرباب العمل في تحسين وتطوير نوعية البناء والطرق، حيث أن نفسية الفرد سواء كان مستهلكا أو منتجا تؤثر على سلوكه نتيجة تلك الإعانات التي تؤثر فيها وهذا ما يؤدي إلى سلبية ذلك النوع من الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.
- **عدم الكفاءة:** يعتبر الإنفاق العام الأداة الأقل كفاءة في استعمال الموارد المتاحة في الاقتصاد، حيث أن الدولة ورغم توفيرها لخدمات الصحة، التعليم والنقل، إلا أن القطاع الخاص يمكنه توفيرها بجودة وكفاءة أعلى وبتكلفة أقل، حيث أن القطاع الخاص ورغبته في التوسع والمنافسة فإن ذلك يؤدي إلى الرفع من كفاءة الخدمات المقدمة بشكل يفوق ما يقدمه القطاع العام.
- **غياب الإبداع والابتكار:** إن أهم عنصر يفتقده النشاط الاقتصادي هو الإبداع والابتكار سواء كان ذلك في الطرق الإنتاجية أو نوعية المنتجات، وذلك نتيجة غياب حافز المنافسة الذي يؤدي إلى الركود الفكري والتكنولوجي بشكل ينعكس سلبا عن النمو الاقتصادي.

2. العلاقة الموجبة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:

يؤكد "رام" 1986 بأن القطاع العام له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي، حيث أنه علاوة على ذلك يعرف الناتج المحلي الخام على أنه مجموع الناتج من القطاع العام والناتج من القطاع الخاص، كما أن "أشاور" 1990 يشير إلى أن الإنفاق العام وبالخصوص من خلال الاستثمار العام يؤثر بصفة كبيرة على حجم الناتج المحلي، أما "أليكسيو" 2009 في دراسة له حول 7 دول من أوروبا الشرقية خلال فترة من سنة 1995 إلى 2005، فقد أكد على أن الإنفاق العام على

تكوين رأس المال يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، وهو ما جاء به من قبل "أشاور 1990"²¹.

وكنتيجة خرج بها الباحثين، أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام تكون موجبة إذا كان يعبر عنها في شكل التغيير النسبي السنوي، وتكون سالبة إذا كان يعبر عنها بالتغيير في معدل النمو السنوي، وعموما فإن أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي يتأثر بخصائص البلد المعني بالدراسة ومنها: الكفاءة التكنولوجية، المقدرة التنظيمية والتخصص الإنتاجي، ويتأثر كذلك بفترة الدراسة والمتغيرات التي تعكس حجم القطاع العام.

الجانِب العملي للدراسة

اختبار صفة سكون السلاسل الزمنية:

سنقوم باختبار السكون (Stationary) للسلاسل الزمنية المستخدمة في التقدير عند المستوى (level) والجدول التالي يبين نتائج اختبار جذر الوحدة -ديكي فولر (ADF) -لمتغير النموذج:

الجدول رقم (03): اختبار جذر الوحدة

	VARIABLES			CRITICAL VALUE			
	#	GDP	EE	OE	1%	5%	10%
First difference		-5.27	-3.02	-3.03	-5.11	-3.51	-2.89

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات Eviews

يظهر الجدول رقم (03) أن جميع المتغيرات أقل من القيمة الحرجة على مستوى دلالة 5%، 10%، وهذا يعني أن متغيرات الدراسة تتسم بالاستقرار.

يرى العديد من الباحثين أن اختبار ADF غير قادر على التمييز الجيد بالسكون وعدم السكون للسلاسل الزمنية ذات الدرجة العالية من الارتباط الذاتي، حيث أنه ينبئ بشكل غير صحيح عن وجود جذر الوحدة UNIT ROOT في حالة التغيير أو الانفصال في السلسلة الزمنية، لذلك يتم الانتقال إلى اختبار Philips Perron الذي يتميز عن اختبار ADF بأنه يعطي تقديرات قوية في حالة السلاسل التي لها ارتباط متسلسل وتباين غير ثابت يعتمد على تغيير الزمن بالإضافة إلى Structural Break.

والجدول التالي يبين نتائج اختبار جذر الوحدة -PP- لمتغير النموذج.

الجدول رقم (04): اختبار جذر الوحدة

	VARIABLES			CRITICAL VALUE			
	#	GDP	EE	OE	1%	5%	10%
First difference		-4.27	-3.64	-2.89	-3.37	-2.67	-1.64

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات Eviews

يظهر الجدول رقم (04) أن جميع المتغيرات أقل من القيمة الحرجة على مستوى دلالة 5%، 10%، وهذا يعني أن متغيرات الدراسة تتسم بالاستقرار.

تقدير دالة النمو الإقتصادي على الإنفاق العام:

تم تقدير المعادلة رقم (3) المتعلقة بالنمو الإقتصادي حسب منهجية المربعات الصغرى وتم الحصول على النتائج التالية:

$$\text{Log GDP} = \beta'_0 + \beta_1 \log \text{EE} + \beta_2 \text{OE} + \dots + U \quad (3)$$
$$\text{Log GDP} = 28.19 + 0.58 \log \text{EE} + 0.67 \log \text{OE} + \dots + U \quad (3)$$

$$t = (5.013) (6.86) (5.66)$$

$$\text{prob} = (0.004) (0.035) (0.044)$$

-نتائج اختبار الفرضية الأولى: لا يوجد أثر لسياسة نفقات التجهيز في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2013.

يتبين من المعادلة رقم (3) أن هناك أثر لسياسة نفقات التجهيز في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2013. وذلك إستنادا إلى قيمة T المحسوبة الخاصة بمتغير نفقات التجهيز، التي بلغت (06.86) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، على مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ ، كما أن مستوى المعنوية الخاصة بهذا المتغير قد بلغت (prob=0.03) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) مما يقتضي رفض الفرضية العدمية التي تنص على أنه لا يوجد أثر لنفقات التجهيز على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 2000-2013، وقبول الفرضية البديلة.

حيث تتصف دالة النمو الإقتصادي بدلالة الناتج المحلي الخام على نفقات التجهيز بمرونة قدرت ب (0.58) وهي تدل على وجود أثر إيجابي لزيادة نفقات التجهيز على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

-نتائج اختبار الفرضية الثانية: لا يوجد أثر لسياسة نفقات التسيير في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2013.

يتبين من المعادلة رقم (3) أن هناك أثر لسياسة نفقات التسيير في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2013. وذلك إستنادا إلى قيمة T المحسوبة الخاصة بمتغير نفقات التسيير، التي بلغت (05.66) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، على مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ ، كما أن مستوى المعنوية الخاصة بهذا المتغير قد بلغت (prob=0.04) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) مما يقتضي رفض الفرضية العدمية التي تنص على أنه لا يوجد أثر لنفقات التسيير على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 2000-2013، وقبول الفرضية البديلة.

حيث تتصف دالة النمو الإقتصادي بدلالة الناتج المحلي الخام على نفقات التسيير بمرونة قدرت ب (0.67) وهي تدل على وجود أثر إيجابي لزيادة نفقات التسيير على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

-نتائج اختبار الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر لسياسة الإنفاق العام في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2013.

يتضح من النتائج السابقة الموضحة في المعادلة رقم (3) أن معاملات الأنموذج المقدر تتميز بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5. %، أي أن المعلمات معنوية إحصائياً، أي أن هناك أثر للإنفاق العام في الجزائر ومختلف أدواته على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 2000-2013، وعليه نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

جاءت هذه الدراسة لتحديد أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2013، وبعد إجراء الاختبارات الضرورية واللازمة (اختبار جذر الوحدة، أنموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى، توصلت الدراسة من خلال الدراسة القياسية إلى النتائج التالية:

- أن هناك توسع كبير في مستوى نفقات التسيير والتجهيز، والإنفاق العام ككل في الجزائر خلال الفترة 2000-2013، من خلال البرامج الضخمة التي سطرته الدولة، بدءاً ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، وصولاً إلى البرنامج الخماسي 2010-2014، ويعزو الباحثين هذه النتيجة إلى الارتفاع المستمر لأسعار البترول، وتزايد العائدات النفطية في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- تبين من نتائج تحليل تقدير أثر نفقات التسيير على النمو الاقتصادي للجزائر خلال فترة 2000-2013، بأن التوسع في نفقات التسيير كان له تأثير إيجابي على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، حيث قدرت مرونة نفقات التسيير بـ(0.67) مما يدل على الاعتمادات الكبيرة التي تخصصها الجزائر للإنفاق الخاص بالتسيير، والتي كانت أكبر من مخصصات نفقات التجهيز خلال فترة الدراسة.
- تبين من نتائج تحليل تقدير أثر نفقات التجهيز على النمو الاقتصادي للجزائر خلال فترة 2000-2013، بأن التوسع في نفقات التجهيز كان له تأثير إيجابي على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، حيث قدرت مرونة نفقات التسيير بـ(0.58) مما يدل على التسهيلات الكبيرة التي تخصصها الجزائر في جانب نفقات التجهيز، والتي تركزت في أغلبها في النفقات الضخمة المخصصة للاستثمار في البنى التحتية والهياكل القاعدية.
- تبين من نتائج تحليل تقدير أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي للجزائر خلال فترة 2000-2013، بأن التوسع في الإنفاق العام كان له تأثير إيجابي على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال الدور الكبير الذي يلعبه في إعادة تخصيص الموارد سواء بين

الاستهلاك العام أو الخاص، أو بين السلع الإنتاجية والاستهلاكية، إضافة إلى قدرة الإنفاق العام على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال التحويلات الحكومية والإعانات الاجتماعية.

التوصيات:

- في ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بمايلي:
- ضرورة ترشيد وحوكمة الإنفاق العام بالإستناد إلى تحليل التكاليف والإيرادات في إنجاز المشاريع وعرضها بكل شفافية، مع ضرورة التنسيق بين مختلف الهيئات والمصالح المكلفة بالإقرار والتنفيذ.
 - ضرورة تسريع وتيرة تطبيق الإصلاحات الإقتصادية، في القطاع الضريبي والبنكي وحتى القانوني، بشكل يوازي أو يفوق وتيرة تطبيق المشاريع والبرامج الإنفاقية، وذلك بهدف ضمان فعالية أكبر في التأثير على النمو الإقتصادي.
 - ضرورة وضع سياسة تقوم على إنتقاء المشاريع والخروج من سياسة تنفيذ المشاريع الإنفاقية ذات القيمة الإجمالية المرتفعة، لأنها تضع الدولة أمام مشكلة صعوبة العودة بالإنفاق العام إلى مستوياته السابقة بعد إنتهاء تنفيذ تلك المشاريع خصوصا إذا لم تتحقق الأهداف المرجوة.
 - محاولة دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم أنها تمثل النواة الرئيسية للجهاز الإنتاجي المحلي وزيادة تنافسيتها كبديل إنتاج محلي قادر على توفير السلع الإستهلاكية والصناعية، بما يمكن من النهوض بمستويات نمو الاقتصاد الجزائري.
 - تركيز الإهتمام على إعطاء الأولوية في تخصيص النفقات العام للبرامج والقطاعات التي تضمن النمو الإقتصادي المستدام كقطاع السياحة، بدلا من التسيير العشوائي للنفقات.

الهوامش والمراجع:

¹Nworji, Ifeanyi Desmond., Okwu, Andy Titus., Obiwuru Timothy C. "Effects of public expenditure on economic growth in nigeria: a disaggregated time series analysis., International Journal of Management Sciences and Business Research, 2012, Vol. 1, Issue 7. (ISSN: 2226-8235).,p.65.

²Abu, N. Abdullahi, U. (2010) "Government Expenditure and Economic Growth in Nigeria, 1970-2008: A Disaggregated Analysis", Business and Economics Journal, Volume 4 pages. 2-4.

³بوجدخ كريم، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009"، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2009-2010، ص 31.

⁴علي السيف علي مزروعى، "أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي"، مقال بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، دمشق 2012، ص 61.

شوقي أحمد دنيا، "النظام المالي الإسلامي وترشيد الإنفاق العام"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جامعة أم القرى، 2008، ص 207.

عبد الله الجهيني، "أثر العجز في الإنفاق الحكومي على ربحية واحتياطات النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية"، مقال بمجلة جامعة الملك عبد العزيز، الإقتصاد والإدارة، مجلد 20، العدد 2، ص 81-99، السعودية 2006، ص 89.

⁷International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2013.P8.

⁸IBID, April 2013.P8.

⁹IBID, April 2013.P8.

¹⁰Abu-Bader S, Abu-Qarn AS, 2003. Government Expenditures, Military Spending and Economic Growth: Causality Evidence from Egypt, Israel, and Syria. Journal of Policy Modeling, Vol. 25, Nos. 6-7, pp 567-583.

¹¹Akpan, N. I. (2005), Government Expenditure and Economic Growth in Nigeria, A Disaggregated Approach. Central Bank of Nigeria Financial Review, Vol.43, No.1.

⁰ليودخدخ كريم، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009"، مرجع سبق ذكره، ص 68.

¹¹Cooray A, 2009. Government Expenditure, Governance and Economic Growth. Comparative Economic Studies, Vol. 51, No. 3, pp 401-418.

²ليودخدخ كريم، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009"، مرجع سبق ذكره، ص 68.

¹³ Fajingbesi, A. A. and Odusola, A. F. (1999): "Public Expenditure and Growth". A Paper Presented at a Training Programme on Fiscal Policy Planning Management in Nigeria, Organized by NCEMA, Ibadan, Oyo State, pp 137-179.

¹⁴ Folster S, Henrekson M, 2001. Growth Effects of Government Expenditure and Taxation in Rich Countries. European Economic Review, Vol. 45, No. 8, pp 1501-1520.

¹⁵ Komain J, Brahmarsene T. (2007): "The Relationship between Government Expenditures and Economic Growth in Thailand". Journal of Economics and Economic Education Research.

¹⁶ Ranjan K. D. and Sharma C. (2008): "Government Expenditure and Economic Growth: Evidence from India". The ICFAI University Journal of Public Finance, Vol. 6, No. 3, pp 60-69.

¹⁷ International Monetary Fund.,OP.CIT.p8.

¹⁸ Olugbenga, A. O. and Owoye, O. (2007): "Public Expenditure and Economic Growth: New Evidence from OECD Countries".p.54.

²⁰ Nurudeen, A. and Usman, A. (2010): "Government Expenditure and Economic Growth in Nigeria, 1970-2008: A Disaggregated Analysis". Business and Economics Journal, Vol. 2010:p44.

²¹IBID.,p68. .